



تقارير

البرلمان الجزائري والرئاسيات المقبلة: هزة سياسية أم هندسة انتخابية؟

د. بوحنية قوي*

24 ديسمبر / كانون الأول 2018



صورة عامة لقاعة البرلمان الجزائري [رويترز]

مقدمة

تبدو عملية تفكيك وفهم آلية صنع القرار السياسي في الجزائري صعبة خصوصا عندما يتعلق بفهم ميكانيزمات عمل مؤسسة رئاسة الجمهورية التي تمسك بصرية التأثير السياسي وزمام السلطة التنفيذية ومن ثم التأثير بفعالية على أداء بقية المؤسسات الأخرى على غرار المؤسسة التشريعية والقضائية(1).

ولعل ما اعتور أداء المؤسسة البرلمانية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة من حيث جودة أدائها وتأثيرها في صياغة النصوص التشريعية يدخل ضمن هذا الإطار؛ إذ يسجل خبراء القانون الدستوري في تحليلهم لطبيعة العلاقات بين المؤسسات السياسية في الجزائر إلى طبيعة السلطة المهيمنة والمؤثرة للسلطة التنفيذية على بقية السلطات. منذ سنة 1999 مع بداية عهدة بوتفليقة غلبت عملية التشريع بأوامر رئاسية أكثر من التشريع الصادر عن البرلمان ويعود ذلك الى كاريزما الرئيس من جهة فقد اتخذ قرارات مصيرية واستراتيجية ناهيك على أن الدستور الجزائري يعطي صلاحيات واسعة للسلطة الرئاسية وهو ما اقره التعديل الدستوري الاخير في 2016 خصوصا المادة 214(2).

بهذا الصدد ورغم مرض الرئيس منذ سنة 2013 إلا أن مؤسسة الرئاسة -الرئيس بوتفليقة ومحيطه من المستشارين- ظلت تشتغل وفق هيكلية محكمة الإغلاق (Structure fermée) وهي تؤثر بفعالية باعتبارها لها اليد الطولي في مختلف مجريات العمليات السياسية.

وفي الحالة الجزائرية ينبغي الإشارة إلى ملامح هام يرتبط بمختلف المواعيد السياسية والانتخابية في الجزائر وهو المتغير الدولي والإقليمي للدول ذي الصلة الوثيقة بالجزائر؛ سواء تعلق الأمر بالاتحاد الأوربي كفضاء وكتلة موحدة، أو

كفرنسا التي يتقاسم معها الجزائريون ماضيا استعماريًا أليما لم يمح من الذاكرة التاريخية ويتقاسمون معها مصالِح اقتصادية باعتباره الشريك الأول اقتصاديا؛ لذلك فإن صناعة القرار السياسي والهندسة الانتخابية في الجزائر ترتبط بالمعطي الدولي باعتباره ذا أثر شديد الحساسية.

محاولة للفهم

أظهرت أزمة البرلمان الجزائري في أكتوبر / تشرين الأول 2018 والتي انتهت بإسقاط الرجل الثالث السعيد بوحجة من قمقمه رئيسا للبرلمان بعد سحب الثقة وانتخاب البرلمان معاذ بوشارب أزمة سياسية ودستورية لا تزال تثير نقاشا سياسيا لدى النخبة والشارع السياسي في الجزائر. فإزاحة رئيس البرلمان بطريقة سحب الثقة هو إجراء لا يوجد ما يشير إليه في النص القانوني والدستوري في الجزائر إلا في حالات ترتبط بالاستقالة أو الوفاة أو التنافي أو العجز الصحي أو ما ارتبط بجرائم توجب رفع الحصانة عنه ومن ثم تنحيته(3). ويعود سحب الثقة في جزء منها إلى خلافات حول طريقة تسييره الإدارية لدواليب المؤسسة التشريعية الجزائرية حسب دعاوي مناوئيه.

ويمكن بهذا الصدد الإشارة إلى الملاحظات الجوهرية التالية:

- أولا: الأزمة الهيكلية البرلمانية ترتبط بمرتكبات سياسية يجب إدراكها لما لها من علاقة بالمشهد المستقبلي لرئاسيات 2019 بمعنى مرحلة العهدة الخامسة لبوتفليقة أو لمن سيخلفه من حزب جبهة التحرير الوطني "الأفان" وهو حزب الأغلبية البرلمانية.
- ثانيا: هذه الأزمة أعادت الطرح الدستوري العميق في العلاقة بين السلطة التنفيذية ومدى هيمنتها على السلطة التشريعية، على اعتبار أن الرئيس الحالي يعتبر الرئيس الشرطي لحزب جبهة التحرير الوطني الحاكم، والوزير الأول وظيفته هي تنفيذ برنامج رئيسا الجمهورية ليس إلا
- ثالثا: إن الأزمة التي شهدتها البرلمان لا يمكن أن تفهم إلا في سياق إعادة ترتيب المشهد السياسي والأمني الجزائري على اعتبار أن الجزائر مقبلة على انتخابات رئاسية ينتظر منها أن تعيد صياغة خارطة المشهد السياسي، لذلك سبقت هذه العملية إزاحة شخصيات عسكرية وأمنية وإعادة هيكلة بعض المؤسسات التي لها علاقة بالأمن والجيش وجهاز الدرك والحماية المدنية.

إزاحة رئيس البرلمان أم تصدع صورة المؤسسة التشريعية؟

قام مكتب البرلمان الذي يعتبر هيكلًا إداريًا داخل المؤسسة التشريعية والذي تسيطر عليه غالبية من الحزب الحاكم "الأفان" بتفعيل النظام الداخلي للمجلس الذي يعطيه صلاحية إعلان شغور رئاسة المجلس وإخطار المجلس الدستوري بذلك استنادًا إلى حالة عجز الرئيس الحالي السعيد بوحجة عن أداء مهامه بعد رفض 351 من مجموع 462 نائبًا في المؤسسة التشريعية الاستمرار في العمل معه وتحديد جلسة عامة خلال 15 يوما لانتخاب رئيس

جديد. وهو ما تم فعليا لكن خبراء في القانون الدستوري اعتبروا هذا التطور بمثابة انقلاب وإجراء غير دستوري؛ إذ يحصر النظام الداخلي رئاسة اجتماعات مكتب البرلمان برئيس البرلمان، كما أن المجلس الدستوري مرتبط بشأن شغور منصب رئيس البرلمان بتحقيق حالة من بين أربع حالات للشغور المذكورة سلفا.

وقد أفلحت الكتلة النيابية الخمس الموالية للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في فرض ما تصفه بشرعية الأمر الواقع. ويرى متابعو الشأن الجزائري أن الدائرة المحيطة بالرئيس بدأت حملة تطهير داخلي للخصوم حتى وإن كانوا من أعضاء الحزب الحاكم أو من قادة الجيش والأمن في خطوات تمهد لتعبيد طريق الرئاسة لمن سيتم اختياره خلفا لبوتفليقة الذي لم يعلن ترشحه رسميا بعد(4).

وفي هذا السياق زكى نواب المواولة بمجلس الشعبي الوطني الغرفة الأولى للبرلمان الجزائري الأربعاء 24 أكتوبر /تشرين الأول 2019 معاذ بوشارب رئيسا للهيئة بعد الإطاحة بسعيد بوحجة في جلسة مثيرة للجدل قاطعتها كتلة المعارضة بدعوى أنها غير قانونية، وذلك خلال جلسة عامة للمجلس ترأسها الحاج الطيب أكبر الأعضاء سنا وخصصت للتصويت على تقرير اللجنة القانونية حول شغور منصب الرئيس وانتخاب آخر جديد لإنهاء أزمة بين نواب المواولة والرئيس. وكما كان متوقعا، فقد زكى نواب المواولة إعلان حالة الشغور تلك، وذلك بعد احتراب ومناكفات أدت الى غلق المؤسسة التشريعية من طرف النواب بالمفاتيح والسلاسل بسبب أزمة دامت ثلاثة أسابيع، وتمت تزكية معاذ بوشارب رئيس الكتلة النيابية للحزب الحاكم "الأفلان" لرئاسة المجلس بالأغلبية المطلقة خلفا للرئيس المطاح به.

وقد حظي بوشارب بدعم الكتلة النيابية لحزب جبهة التحرير الوطني التي لها 160 نائبا، والتجمع الوطني الديمقراطي وله 100 نائب، وحزب تجمع أمل الجزائر وله 20 نائبا، والحركة الشعبية الجزائرية ولها 13 نائب، الى جانب مستقلين، وشكلت هذه الأصوات عددا أكثر من النصف +1 الذي يكفي لتمرير القرار.

وباعتبار أن السيد بوشارب كان المرشح الوحيد للمنصب؛ حيث ينص القانون الداخلي للبرلمان على أنه في هذه الحالة يكون الانتخاب برفع اليد ويعلن فوزه بحصوله على أغلبية الأصوات فإن الكتلة المعارضة قد قاطعت هذه الجلسة وأعلنت مقاطعتها مسبقا بدعوى عدم قانونية عملية الإطاحة برئيس المجلس سعيد بوحجة. وهذه الكتلة هي: حركة مجتمع السلم وجبهة التغيير ولها 34 نائبا، وحزب الاتحاد من أجل العدالة والنهضة والبناء وله 15 نائبا، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وله 9 نواب، وحزب جبهة القوى الاشتراكية المعارض وله 14 نائبا، وحزب العمال وله 11 نائبا، وجبهة المستقبل ولها 14 نائبا، والتحالف الوطني الجمهوري بنوابه الأربعة وهو الحزب الوحيد من المواولة الذي قاطع هذه الجلسة.

ولا يخفى أنه توجد سوابق كثيرة تشبه الحادثة التي وقعت لبوحجة: ففي سنة 2014 اضطر كريم يونس رئيس المجلس الشعبي الوطني (البرلمان الجزائري) إلى استقالة بعد أن خسر مرشحه علي بن فليس أمين عام جبهة التحرير في انتخابات الرئاسة أمام بوتفليقة. وقبل ذلك في سنة 1999 حدث نفس السيناريو مع الراحل بشير بو معزة الذي ضغط عليه أعضاء البرلمان من أجل تنحيته من رئاسته لحلافات سياسية وشخصية كبيرة مع بوتفليقة ومع أركان النظام السياسي آن ذاك. ومن جهتها وصفت الحكومة الجزائرية عملية انتخاب الرئيس الجديد للبرلمان معاذ بوشارب، بـ"العملية الديمقراطية"، في أول رد رسمي على تشكيك المعارضة في قانونية الإطاحة بسلفه سعيد بوحجة.

ونقلت وكالة الأنباء الرسمية، عن محبوب بدة، وزير العلاقات مع البرلمان، قوله "إن انتخاب معاذ بوشارب، على رأس المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى للبرلمان) عملية ديمقراطية تمثل خيار أغلبية أعضاء المؤسسة". وفي نفس الوقت قاطعت الكتل المعارضة في البرلمان الجلسة، واعتبرت خطوة إزاحة بوحجة "غير دستورية"، كونه يتمسك إلى الآن بمنصبه، ولا يتيح القانون تغييره سوى في حالة الاستقالة أو الوفاة أو العجز الصحي. وقد نشر عبد الرزاق مقري، رئيس حركة مجتمع السلم، ذات الاتجاه الإسلامي، وهي الحزب الذي له أكبر كتلة نيابية معارضة في البرلمان، بياناً جاء فيه "ليس لنا مشكل شخصي مع بوشارب، لكنه رئيس مجلس شعبي وطني غير شرعي، وتعاملنا مع المجلس برئيس غير شرعي هو تعامل أمر واقع". وفور انتخابه، وجه "بوشارب"، خطاباً تصالحياً مع كتل المعارضة، قائلاً: "سأسهر، بمساعدتكم، على اعتماد منهجية الإنصات والتشاور مع مختلف مكونات المجلس، أغلبية ومعارضة."

وبذلك تم طي أزمة اعتبرت أطول أزمة في تاريخ البرلمان الجزائري إذ قاربت الشهر، وقد تم بموجبها شل المؤسسة التشريعية وإدخالها في محاحكات سياسية مما أثر على سمعتها ودورها المستقبلي، لكنه بالمقابل رجحت كفة تيارات متصارعة داخل المؤسسة حيث باشر المجلس الشعبي أعماله في ظروف عادية وتم عرض قانون الموازنة لعام 2019(5). وفي نفس الوقت اجتمع نواب الرئيس من الموالاة ورؤساء اللجان التابعة لبحث الطريقة المثلى لاستئناف المجلس أشغاله من دون بوحجة رغم أن هذا التجاوز سيكون الأخطر -وفق كثير من خبراء القانون الدستوري- لكونه يخرق الدستور والقانون العضوي المنظم لعلاقات الحكومة بالبرلمان، فضلاً عن النظام الداخلي للمجلس. كما أنه يكرس شرعية الأمر الواقع التي لا تجد لها ظلالاً في النصوص التنظيمية لعمل المؤسسة البرلمانية الجزائرية.

وبرأي خبراء القانون الدستوري، فإن هذا الإجراء يتناقض مع الدستور والنظام الداخلي للمجلس ومع القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، إذ أن رئاسة اجتماعات مكتب المجلس واجتماعات هيئة الرؤساء التي تضم نواب الرئيس ورؤساء

اللجان الدائمة والكتل البرلمانية وكذا اجتماعات هيئة التنسيق المكونة من رؤساء الكتل، تقع تحت إشراف بوحجة ولا يمكن استدعاؤها للانعقاد إلا بطلب منه أو موافقته.

في السياق نفسه، ينص النظام الداخلي على أنه "في حالة شغور منصب رئاسة المجلس الشعبي الوطني بسبب الاستقالة أو العجز أو التنافي أو الوفاة يتم انتخاب رئيس المجلس الشعبي الوطني بنفس الطرق المحددة في هذا النظام الداخلي في أجل أقصاه 15 يوما اعتبارا من تاريخ إعلان الشغور"، ويتولى مكتب المجلس، الذي يجتمع وجوبا لهذا الغرض، تحضير ملف حالة الشغور وإحالته على اللجنة القانونية(6).

وبالمزور على تاريخ الاستقالات من البرلمان على مدى الست والخمسين سنة الماضية، فإننا سنجد أن أسبابها كانت سياسية، وتمثل في احتجاج رئيس المجلس التأسيسي، الراحل فرحات عباس، برسالة استقالة وقّعها بتاريخ 20 سبتمبر/أيلول 1963، تضمنت عريضة من 20 صفحة شرح فيها الأسباب الداعية لاستقالته، ووضح ملبسات احتجاجه على الانتهاك الصارخ من طرف رئيس الجمهورية آنذاك، أحمد بن بلة، لما عمد إلى ترؤس اجتماع في قاعة الأطلس بالعاصمة، قال فيه إنه اجتماع حضره المناضلون وعرض أمامهم مشروع دستور الجمهورية الجزائرية الناشئة واعتبر التصويت اعتمادا له. وقد رد فرحات عباس بالقول على خطوة بن بلة بأن إعداد الدستور من صلاحيات المجلس التأسيسي الذي يرأسه وهو منتخب من طرف الشعب الجزائري عبر الاقتراع المباشر ومهمته الحصرية هي إعداد دستور للبلاد، ولهذا السبب قدم استقالته دون ضغط أو إكراه ودون توقيع عريضة سحب الثقة منه.

كما جاءت استقالة بشير بومعزة من رئاسة مجلس الأمة، وهو العضو غير المنتخب شعبيا بل كان معينا في كتلة الثلث الرئاسي من طرف رئيس الجمهورية اليامين زروال ووضعته الدستورية غير شبيهة بوضعية بوحجة، إذ غادر المنصب دون أن يتعرض للإكراه كما لم توقع عريضة لسحب الثقة منه، وإنما استقال طواعية بسبب خلاف مع رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة.

أما كريم يونس، فإنه سار بمناسبة رئاسيات 2004 في تيار علي بن فليس ضد بوتفليقة، ولما استقرت نتائج الانتخابات على هزيمة المرشح الذي دعمه، اختار طواعية دون إكراه أو ضغط أو توقيع عريضة سحب الثقة منه أن يستقيل ويدخل منزله ويلزم الصمت.

أما قضية السعيد بوحجة، فهي غير مسبوقة، لأنه ينتمي سياسيا للأفان الذي يدعم رئيس الجمهورية، وكان من القيادات التي قادت الحركة التصحيحية ضد علي بن فليس في 2003، ومن أعضاء المكتب السياسي، في وقت لم يكن أحد يسمع حسيسا لأمين عام الأفان جمال ولد عباس، أو يُلحظ له حراك، كما ظل بوحجة وفيها لبوتفليقة بتأكيداته المتكررة في كل تصريحاته أنه سيبقى داعما له مهما كانت الظروف والأحوال.

للإشارة، فإنه منذ إنشاء المجالس البلدية والولائية في 1967 و1969 على التوالي، كانت قضية سحب الثقة من رئيس البلدية قائمة وثابتة، لكن في قانون البلدية الأخير حذفت هذه الإمكانية من القانون بذريعة أنها كثيرا ما مست باستقرار البلديات وأضررت بحسن سيرها، الأمر الذي يطرح السؤال على ولاية الجمهورية باعتبارهم الممارسين للوصاية على المجالس المحلية، وكذا على وزير الداخلية، كيف سيكون موقفهم لو سحب أعضاء مجلس بلدي ما الثقة من رئيسه، وهل سيصادقون على المداولة رغم حذف القانون هذه الإمكانية(7).

أي مستقبل للمشهد السياسي الجزائري؟

يغرق المشهد السياسي الجزائري في مزيد من الترقب بفعل ما مس المؤسسة التشريعية من ارتدادات وأيضا بفعل التسونامي الذي تم بموجبه إقالة العديد من الضباط السامين والألوية وقادة النواحي العسكرية المتهمين بالضلوع في قضايا تتعلق بالثراء غير المشروع، والفساد والتربح وذلك كله يأتي ضمن سياق زمني دقيق ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية. ويرى متابعون للشأن الجزائري أن الدائرة المحيطة بالرئيس بدأت حملة تطهير داخلي للخصوم حتى وإن كانوا من أعضاء الحزب الحاكم أو من قادة الجيش والأمن، في خطوات تمهد لتعبيد طريق الرئاسة لبوتفليقة أو لمن سيتم اختياره خلفا له(8).

لم يبق سوى أشهر قليلة تفصل بين الجزائريين وبين الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية، ومع اقتراب هذا الموعد تشهد الساحة حراكا سياسيا وعسكريا واقتصاديا صاخبا لا يمكن أن يقرأ خارج سياق مشهد مُعقد لأطراف تسعى لتثبيت أقدامها في سياق لم يكشف بعد كل أوراقه؛ حيث ضربت العاصفة الأولى سواحل الجزائر المحروسة عندما تم اكتشاف شحنة ضخمة من مادة الكوكايين قدرها 701 كغ في ميناء وهران (غرب الجزائر)، ووجهت التهمة إلى رجل الأعمال كمال شيخي الشهير بـ"البوشي" (كما عرف بكونه يمارس تجارة استيراد اللحوم المجمدة من الخارج) وعصفت القضية/الفضيحة بعدد من المسؤولين بمن فيهم قضاة وذلك بتهمة تقديم تسهيلات للمتهم الرئيسي، وأودعت شخصيات نافذة السجن على خلفية هذه القضية. وبعدها مباشرة بدأت قيادة أركان الجيش بغطاء رئاسي عزل كبار في الجيش والشرطة(9).

وللخروج من التصدع والاستعداد للقادم بدأ الحزب الحاكم الذي يرأسه رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة جهودا للملمة شتاته تحسبا لانتخابات الرئاسة المتوقع تنظيمها في ربيع العام المقبل، كما باشر الأمين العام الجديد للحزب المنتخب حديثا سلسلة لقاءات مع قياديين سابقين في الجبهة التي تمثل الأغلبية في البرلمان ويشغل وزراؤها العدد الأكبر من الحقائق في الحكومة.

والتقى بوشارب في مقر الحزب بالعاصمة بعدد العزيز بلخادم الأمين العام الأسبق للحزب وزير الخارجية في بداية حكم بوتفليقة. وقد أعلن سلفا أن اللقاء يتعلق بأوضاع الحزب في فترة قيادة جمال ولد عباس (2016-2018) وإمكانية عودة القياديين المبعدين إلى صفوفه تحسبا لانتخابات الرئاسة. وحسب ما نقل عن بوشارب فإن جبهة التحرير ستدعم مرشح السلطة سواء كان بوتفليقة أو شخصا آخر. وقد عُدد اللقاء الذي جرى بين بوشارب والقيادات السابقة المغضوب عليها بمثابة مؤشر رضا عن بلخادم من جانب الرئيس بعد حالات من الارتباك عرفها حزب الأفلان تحت القيادة السابقة للأمين العام السابق جمال ولد عباس، وقد عرفت قيادته، التي استمرت أكثر من سنتين، انتقادات كبيرة بلغت حالات التندر من طرف الشارع السياسي الجزائري. ونقل قياديو الحزب عن بلخادم انه سينخرط بقوة في حملة الدعية لولاية خامسة إذا طلب منه ذلك في إشارة إلى رغبته في العودة إلى جماعة الرئيس بعد أكثر من 4 سنوات من ابتعاده عنها(10).

مؤشرات لفهم وتحديد ملامح السيناريو المستقبلي للانتخابات

أمام هذه المعطيات الجديدة ينبغي الإشارة إلى ما يلي:

- أولا: تؤكد الوقائع أن بنية النظام السياسي الجزائري تتمتع بكاريزما كبيرة، وأنها قادرة على تجديد نفسها منعا لأي تصدعات مستقبلية ويمكن التذليل على ذلك محورية سلطة التنفيذية وقدرة الرئيس ومحيطه على التحكم في السلطة وصناعة القرار وعليه فان مترشح النظام السياسي سيكون الأوفر حظا سواء أكان بوتفليقة أو من يتم تزكيته لاعتبارات كثيرة لعل أهمها سيطرة حزب الأغلبية على أغلب الدوائر والمحافظات في الانتخابات المحلية التي جرت في نوفمبر 2017 وهذه الهياكل المحلية هي من سيقع عليها متابعة العملية الانتخابية الرئاسية باعتبارها تشكل جهازا بيروقراطيا وإداريا ضخما وموثوقا يمكنه مواكبة العملية أولا بأول.
- ثانيا: تجنح السلطة الرسمية في الجزائر إلى تبني خطاب تصالحي مع القيادات الغاضبة والمعزولة من حزب جبهة التحرير الوطني والتي سعت قبل أكثر من أربع سنوات لبناء مسار تصحيحي لحزب الأفلان وهو ما قرئ آن ذاك باعتباره خط مناوئ للرئيس رغم ان زعماء هذا التيار دعوا مرارا وتكرارا بكونهم ضد القيادة الحالية للأفلان والتي تزعمها الأمين العام المطاح به جمال ولد عباس لأسباب صحية وقد جاء تعيين بوشارب لإعطاء هذا التوجه ديناميكية أكبر وذلك من خلال خطابه الهادئ والرصين والداعي إلى ملزمة حزب جبهة التحرير الوطني والالتفاف حول المشروع المستقبلي الذي يهدف إلى الاستعداد للمستقبل بجمهة موحدة. ويبدو أن هذا الخطاب التصالحي من شأنه أن يواجه خطابات المعارضة التي رأت في بوشارب شخصية بلا شرعية وأن المكان الأفضل لحزب جبهة التحرير هو المتحف؟
- ثالثا: تبدو الوضعية السياسية في الجزائر لن تكون بمعزل عن الوضع الاقتصادي الجزائري فمع تهاوي أسعار البترول واستمرار انخفاضها من المتوقع أن وضع اقتصاديا لن يكون سهلا في الجزائر خصوصا وسط تنامي خطاب ترويعي يمارسه الوزير الأول أحمد أويحيى زعيم حزب التجمع الوطني الديمقراطي وهو

حليف حزب الرئيس، والذي أشار في خرجاته الإعلامية الأخيرة أن الجزائر مقبلة على سنوات عجاف بسبب الضائقة المالية الناجمة عن انخفاض أسعار البترول. ويرتبط بهذا المشهد الاحتجاجات الممتدة المرتبطة بملفات الشغل والسكن وهي الاحتجاجات التي تعرفها مختلف ولايات القطر والتي كان من نتيجتها تغيير كثير من ولاية الجمهورية -محافظي الولايات- وإحالة بعضهم للتقاعد وهذه العملية ينتظر منها أن تخلفها عمليات جراحية سياسية عميقة من شأنها تحسين أداء المحافظات والإدارات المحلية وهو ما تبنته وزارة الداخلية في الدعوة إلى ما سمي لقاء -الحكومة الولاية- والحديث عن التنمية والحكامة وتطوير المناطق الحدودية وما ينتج عن ذلك من دواعي الاستقرار.

● رابعاً: يشير الدستور الجزائري المعدل في مارس /آذار 2016 إلى صلاحيات مهمة للسلطة الرئاسية وهو ما يؤكد غلبة السلطة التنفيذية وهذا التعديل جاء نتيجة لمسار طويل لحكم بوتفليقة الممتد من 1999 وعند قراءة دقيقة لحجم صلاحيات السلطة التنفيذية سيجدنا أمام نظام رئاسوي مشدد بحيث أن السلطة الرئاسية تعد مفتاحاً لقبه النظام السياسي وعليه فإن الرئيس المقبل من شأنه أن يستكمل مسار لا يمكن أن يتم الحياد عنه كما أن الصلاحيات الممنوحة للرئيس تجعله يمارس عمله بأريحية تامة بعيداً عن ضغوط المعارضة السياسية.

● خامساً: إن الانتخابات الرئاسية ستكون في اتجاه واحد ويعود ذلك إلى تشرذم المعارضة وعدم توافقها على قطب يمكنها من خوض غمار المعركة بأريحية في الوقت الذي تشكلت جبهة من أحزاب الموالات تطلق على نفسها جبهة الاستمرارية من شأنها دعم المسار الحالي التي تعيشه الساحة السياسية في ظل حالة كبيرة من اللاتسييس التي يعرفها المجتمع الجزائري وحالات كبيرة من الامتناع عن ممارسة العملية السياسية الانتخابية بدعوى عدم جدوى العملية برمتها وهو ما أظهرته الانتخابات السابقة في العدد الضخم من الأوراق البيضاء الملغاة الرقم الذي يضاف الى العدد الكبير الممتنع عن ممارسة الفعل الانتخابي أصلاً.

● سادساً: رغم تشرذم المعارضة وضعفها إلا أن هناك جبهة رافضة لترشح الرئيس فقد طالبت 14 شخصية من سياسيين ومثقفين وجامعيين عبر رسالة نشرها السبت 26 مايو /أيار 2018، الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بـ"التخلي عن العهدة الخامسة" وعدم الترشح في الانتخابات المقررة في 2019، في مقابل دعوات الحزبين الحاكمين لاستمراره في الحكم. وجاء في رسالة موجهة للرئيس الجزائري وتم توزيعها على الصحافة "نحن الموقعون ندعوكم لاتخاذ القرار الوحيد الذي يمكنه ان يفتح حقبة جديدة للبلاد، حيث توضع المصلحة العامة فوق مصلحة الأشخاص: ألا وهو تخليكم عن العهدة الخامسة". وأضافت الرسالة إن "نتائج السياسات المنتهجة تحت وصايتكم كانت بعيدة كل البعد عن تلبية الطموحات المشروعة للجزائريين. حكمكم الطويل للبلاد أنشأ في نهاية الأمر نظاماً سياسياً لا يستجيب للمعايير الحديثة لدولة القانون". ومن بين الموقعين على الرسالة رئيس الحكومة السابق والمعارض البارز أحمد بن بيتور، ورئيس حزب جيل جديد سفيان جيلالي الذي كان في طليعة الراضين للولاية الرابعة مع الناشطة السياسية الطيبية أميرة بوراوي صاحبة شعار "بركات"، ومن الموقعين أيضاً

الروائي المشهور باسمه المستعار يسمينة خضرة (اسمه الحقيقي، محمد مولسهول)، والأكاديمية المتخصصة في القانون الدستوري فتيحة بن عبو والأكاديمي المتخصص في علم الاجتماع ناصر جابي، وكلهم شاركوا في حملة معارضة الولاية الرابعة(11). غير أن هذه الصرخة لا تقارن مقارنة بحجم التعبئة التي تمارسها جبهة الاستمرارية التي استطاعت حسب أمينها السابق تجنيد ثلاثين تشكيلة سياسية لتقديم حصيد الرئيس وانجازاته منذ 1999 داعية اياه لقيادة البلاد لولاية جديدة(12).

● سابعاً: تمت الإشارة في توطئة هذه الدراسة إلى أن التأثير الدولي مهم جدا في الهندسة الانتخابية في الجزائر لاعتبارات تاريخية واقتصادية من جهة ولاعتبارات براغماتية صرفة، ويمكن بهذا الصدد أن نرى عدم ممانعة فرنسا في ترشح الرئيس لعهدة خامسة في ضوء ما اعتبرته معطيات داخلية وخارجية. وفي هذا الصدد نشر مجلس الشيوخ الفرنسي تقريرًا برلمانيًا باسم لجنة الشؤون الأوروبية، عن الأوضاع في الجزائر، ويأتي التقرير في حوالي 40 صفحة يتطرق فيها للعلاقات الجزائرية الأوروبية في المجال الاقتصادي والسياسي والتحديات التي تعيق الشراكة بين الطرفين. أعد التقرير السيناتور الفرنسي سيمون سيتور بعد زيارته للجزائر وإقامته فيها لعدة أيام، قصد فيها لقاء قيادات رسمية في الحكومة الجزائرية. ويكتسب التقرير أهمية معتبرة؛ كونه يأتي في توقيت حساس مع اقتراب الانتخابات الرئاسية الجزائرية 2019 التي تتسم لحد الآن بالغموض وأزمة اقتصادية تمر بها البلاد جراء السقوط المدوي لأسعار البترول، وهي أزمة أعادت الحديث عن مراجعة اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كما أن ثقل الأسماء التي حاورها معدو التقرير تجعله ذا مصداقية معتبرة، من بين هذه الأسماء: الرجل الثاني في النظام الجزائري، رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح، ورئيس المجلس الشعبي الوطني سعيد بوحجة، وجون ويت القنصل الفرنسي بالجزائر، وعدة شخصيات رفيعة في النظام الجزائري وفي هذا التقرير.

وأبرز النقاط التي توصل لها التقرير البرلماني. وقد أشار التقرير أن هنالك استقرارًا نسبيًا تعيشه الجزائر، كما لا يوجد ضغط شعبي حقيقي من أجل إحداث تغييرات في النظام السياسي تحت قيادة الرئيس بوتفليقة ذي الثمانين عامًا، فالرئيس يحظى - حسب التقرير - بشعبية حقيقية نابعة من معالجته لأزمة العشرية السوداء التي كانت تعصف بالبلاد، وإيقافه نزيف الدم والعنف خلال الحرب الأهلية، التي شهدتها البلاد في سنوات التسعينيات، وتبقى احتمالية ترشح الرئيس الحالي (في السلطة منذ 1999) لعهدة خامسة - حسب التقرير - قائمة. ويقول معدّ التقرير إن الانطباع الذي حصل عليه من خلال محاورة مسؤولين كبار في الدولة أن الرئيس ليس معزولاً أو وحيداً، بل يحيط به رجال أكفاء يديرون مؤسسات الدولة. وتطرّق التقرير أيضًا إلى تاريخ الاتفاقيات الاقتصادية التي وُقعت بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وذكر عدّة إحصائيات ومعطيات في هذا الصدد وكيف يمكن توسيع هذه الشراكة. تبقى الجزائر شريكًا اقتصاديًا مهمًا للاتحاد خصوصًا أنها ثالث مصدر لغاز الاتحاد الأوروبي بعد روسيا والنرويج. وتتخوف الحكومة الجزائرية من أن إلغاء قانون كهذا سيفتح الباب أمام المنافسة الأجنبية وبالتالي التوقيع على شهادة وفاة الصناعة المحلية، ويتقد التقرير الحجم الكبير للسوق السوداء التي يقدرها بـ30%-40%، كما أن البيروقراطية والفساد المالي المعتبر وغياب الشفافية والشكوك في استقلال القضاء أيضا أثرت على قوة جذب

الجزائر للاستثمار الأوروبي، فقد احتلت الجزائر المرتبة 156 من بين 190 دولة في مؤشر مناخ الأعمال الصادر عن البنك الدولي(13).

وبناء على ما سبق وبناء على تقارير إضافية عن الوضع الاقتصادي الجزائري فإن احتياطات البلاد من النقد الأجنبي هبطت بمقدار 7.3 مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام، ومن المتوقع أن تتراجع بمقدار خمسة، حيث بلغت الاحتياطات 90 مليار دولار بنهاية مايو /أيار 2018، ومن المنتظر أن تنخفض إلى حدود 85 مليارا بحلول نهاية 2018(14).

من جهة ثانية حدّر مركز "إنترناشونال كرايزس غروب" في تقرير صدر في 19 نوفمبر 2018 من أنّ الجزائر قد تُواجه أزمة اقتصادية مع حلول 2019 في حال لم يُجر هذا البلد، الذي تراجعت مداخيله النفطية منذ 2014، إصلاحات اقتصادية فورية. وجاء في التقرير أنّه "في غياب إصلاحات، فإنّ أزمة اقتصادية يمكن أن تضرب البلاد مع حلول سنة 2019، لتغذّي التوتر المحيط بالانتخابات الرئاسية القادمة". إلا أنّ تراجع المداخيل بسبب انهيار أسعار النفط الذي يُمثّل المورد الأساسي للاقتصاد دفع السلطات إلى اتخاذ إجراءات تقشفية.

وبحسب التقرير، فإنّ "السلطات الجزائرية تعترف بأنّ النموذج الاقتصادي الحالي لم يعد صالحا، لكنها تجد صعوبة في تصحيحه". وعبّر المركز عن الأسف لأنّ "الحكومة تهدف فقط إلى ربح مزيد من الوقت بسلسلة الإجراءات التي طبقتها لتقليص النفقات في الميزانية، التي لن ترى نتائجها فورا، وسياسة مصرفية تغذّي التضخم". ودعا المركز المذكور الذي مقرّه بروكسل، الحكومة الجزائرية إلى "وضع خارطة طريق للإصلاح الاقتصادي" تفادياً لأزمة جديدة. وبحسب المركز، فإنّ الحلّ يكمن في "تحسين الشفافية فيما يخصّ المالية العمومية"(15).

خاتمة:

وبحكم ما سبقت الإشارة تبدو مؤسسة الرئاسة وبحكم مكانتها الدستورية، المتحكم الأساسي في بوصلة ملامح المستقبل ناهيك عن الدور المحوري للمؤسسة العسكرية التي تشكل ركيزة توافقية بين مختلف التشكيلات السياسية ومكونات المجتمع المدني.

وصفوة القول إنه وبموجب قانون الانتخابات 10/16 الصادر في 25 أغسطس 2016 وتحديد المادة 136 سيتم استدعاء الهيئة من طرف رئيس الجمهورية 90 يوما قبل يوم الاقتراع أي في يناير المقبل. كما تنصّ المادة 135 من القانون أن تجرى الانتخابات الرئاسية في ظرف 30 يوماً السابقة لانقضاء عهدة رئيس الجمهورية وعليه سيتم ضبط عقارب ساعة الانتخابات الرئاسية قبل منتصف ابريل /نيسان 2019 وإن غدا لناظره قريب. لكن معطى جديدا برز في الأفق تبنته بعض أحزاب الاستمرارية يقضي بتأجيل الانتخابات الرئاسية لفترة تحددها لاحقا ندوة التوافق الوطني التي ستعقد قبل 14 يناير/كانون الثاني 2019 غير أن هذا الإجراء تقف دونه عقبة

قانونية وهي ضرورة إجراء تعديل دستوري بشكل استعجالي يمرر للمصادقة عليه من طرف غرفتي البرلمان، وتبقى مؤسسة الرئاسة أولاً وخيراً هي وحدها مفتاح هذه الآلية وبوصلتها.

*- أ.د. بوحنية قوي: أكاديمي جزائري متخصص في تحولات الدولة.

الإحالات:

1 - Voire: Lahouari Addi L'Algérie et sa crise politique permanente
Annuaire IEMed. de la Méditerranée 2015.

2 - للاستزادة أكثر يطالع عثمان حجاج وقوي بوحنية: التشريع بأوامر في غياب البرلمان، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد جوان 2018.

3 - النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، المؤرخ في 22 يوليو 1997، المعدل، المادة 10.

4 - انظر: عثمان لحياني، عزل رئيس البرلمان الجزائري: حسم بالقوة وأزمة دستورية، موقع العربي الجديد بتاريخ 18 أكتوبر 2018، تم التصفح في 15 ديسمبر 2018:

<https://goo.gl/QytSxq>

5 - انظر: الحكومة الجزائرية: عملية انتخاب رئيس البرلمان "ديمقراطية"، وكالة الأناضول بتاريخ 29 أكتوبر 2018، تم التصفح في 15 ديسمبر 2018:

<https://www.yenisafak.com/world/3408663>

6 - نفس المرجع السابق.

7 - انظر: جلال بوعاتي: الموالاة تقحم المجلس الدستوري في أزمة البرلمان، موقع جريدة الخبر منشور بتاريخ 16 أكتوبر 2018، تم التصفح في 15 ديسمبر 2018:

<https://goo.gl/gRhWvN>

8 - انظر: صراع في حزب بوتفليقة يطيح بالرجل الثالث في الدولة، موقع ميدل إيست بتاريخ 28/09/2018، تم التصفح في 15 ديسمبر 2018:

<https://goo.gl/867JqT>

9 – انظر: لعبة العروش وصراع الرئاسيات الجزائرية، موقع الجزيرة نت بتاريخ 17 أكتوبر 2018، تم التصفح في 15 ديسمبر 2018:

<https://goo.gl/LM5bkQ>

10 – انظر: حزب بوتفليقة يللمم شتاته تحسباً لانتخابات الرئاسة.. مؤشرات على عودة بلخادم إلى الصفوف القيادية في «جبهة التحرير»، موقع الشرق الأوسط بتاريخ 05 ديسمبر 2018 م، تم التصفح في 15 ديسمبر 2018:

<https://goo.gl/e4ZxW4>

11 – انظر: نخب جزائرية تنبه بوتفليقة إلى خطر الولاية الخامسة، موقع "ميدل إيست" بتاريخ السبت 26/05/2018، تم التصفح في 15 ديسمبر 2018:

<https://goo.gl/gG2mWS>

12 – انظر: ولد عباس يؤكد بأن الأفلان سيطبق موقف الرئيس من الرئاسيات ويكشف: 30 حزبا مع استمرارية بوتفليقة، منشرو في موقع "المشوار السياسي" 16 - 08 - 2018، تم الصفح في 15 ديسمبر 2018:

<https://www.djazairress.com/alseyassi/101028>

13 – انظر: هل يترشح بوتفليقة لعهدة خامسة؟ 5 أسرار عن الجزائر يكشفها تقرير برلماني فرنسي، منشور بموقع "ساسه بوست" بتاريخ 06 أغسطس 2017، تم التصفح في 13 ديسمبر 2018:

<https://www.sasapost.com/5-secrets-about-the-future-of-algeria/>

14 – انظر: الجزائر تفقد 12 مليار دولار من الاحتياطي في 2018، منشور في موقع سكاي نيوز بتاريخ 23 يونيو 2018، تم التصفح في 14 ديسمبر 2018:

<https://goo.gl/nCfsNv>

15 – انظر: الجزائر قد تواجه أزمة اقتصادية في 2019 إذا لم تجر إصلاحات، موقع القدس العربي، منشور بتاريخ: 19 - نوفمبر - 2018، تم التصفح في 15 ديسمبر 2018:

<https://goo.gl/v78uUs>

